القضايا اللغوية فيما أجازه مُعربو القرآن الكريم مما لم تَرِدْ فيه قراءة

د. فاطمة عبدالله ناصر العازمي
أستاذ مشارك عضو هيئة تدريس في قسم اللغة العربية في كلية التربية الأساسية
د. محمد مصطفى محمود أحمد
مدرس في وزارة التربية وعضو منتدب في قسم اللغة العربية وآدابها في كلية التربية الأساسية

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة القضايا اللغوية الكامنة في الوجوه التي كان معربو القرآن الكريم يُجوّزونها في الخطاب القرآني، ولم تَرِدْ فيها قراءةٌ صحيحة أو شاذّة. وتتنوع هذه القضايا إلى قضايا: معجمية وصرفية ونحوية ودلالية؛ ومنها: الإتباع، والاشتراك، والالتفات، والتخفيف، والتذكير والتأنيث، والتضمين، والتعدي، والتعليق، والتقديم والتأخير، والحذف والتقدير، والرتبة، والصيغة، والظاهر والمقدر، واللفظ والمحل، واللفظ والمعنى.

وقد هدفت الدراسة إلى استعراض قدرات العقل اللغوي العربي في التفكير والتأويل، واكتناه الغايات الكامنة وراء اقتراح هذه الوجوه.

ومجال هذه الدراسة هو القضايا اللغوية التي تثيرها جوازات المعربون في كتب إعراب القرآن الكريم مما لم ترد فيه قراءة صحيحة أو شاذّة. ونهض في إجرائها ثلاثة مناهج: الوصفي والتطبيقي والتحليلي.

وتضمّنت خطة الدراسة: مقدمة، ومحورين: الأول: المهاد النظري، والثاني: الدراسة التطبيقية، ثم خاتمة وتوصيات وفهارس.

ومن نتائج الدراسة:

١- هذه الوجوه المُجازة ليست على جهة اقتراح بدائل لغوية تكون عوضًا عما جاءت به القراءات، كما أنها ليست على جهة اقتراح قراءات جديدة، وإنما على جهة الإحالة على الممكن في العربية.

٢- ما يذكره معربو القرآن الكريم من هذه الجائزات التي لم ترد فيها قراءة إنما هو من باب الإعراب المتعلق بالمعاني المحتملة، لا باب الإعراب المتعلق بتفسير القرآن الكريم.

٣- هناك فرق بين الوجوه المتاحة في النظم القرآني، والوجوه المتاحة في العربية؛ فإن الأولى محكومة بالقراءات، وأما الثانية فأوسع من ذلك؛ لأن النص القرآني أحد نصوص العربية لا كل نصوصها.

٤- من مقاصد هذه التجويزات: الغاية التعليمية، والوقوف على الإمكانات اللغوية التي يتيحها النظر في النص القرآني، وبيان اتساع القول في العربية، واستعراض إمكانات العقل الناظر فيها.

ومن التوصيات:

١- دراسة شروح الحديث والخُطب والحِكَم والأمثال والشعر ففيها كثير من التجويزات النحوية التي تتجاوز الحدود المنظورة لهذه النصوص.

٢- دراسة جهود النحاة في القراءات من جهتي الرواية والدراية على حد سواء.

٣- إشاعة ثقافة القراءات، وتعليمها للطلاب منذ مراحل تعليمهم الأولى، وتخصيص برامج إعلامية تهتم بها من جانبي الرواية والدراية.

الكلمات المفتاحية:

قضايا لغوية- إعراب القرآن الكريم- القراءات- الجائزات الإعرابية.

Linguistic issues in what was not read from the writings of the Qur'anic Diction

Research Summary:

This research deals with the linguistic issues inherent in the issues that those responsible for the declension of the Noble Qur'an have paired in Qur'anic discourse having not received a correct or anomalous reading. These issues vary into issues of: lexical, morphological, grammatical, and semantic significance, of these: subordination, association, attention, mitigation, masculinization and feminization, implication, transgression, suspension, advancement and deferment, omission and implication, rank, form, explicit and implicit, pronounced and locus, pronounced and connotation.

This research aims to review the capabilities of the Arabic linguistic mind in contemplation and interpretation, and the purpose of the underlying aims behind the proposal of these issues.

The scope of this research paper is the linguistic issues raised by the permissibility of the parsers in the books of the declension of the Noble Qur'an, for which there is no correct or anomalous reading. There are three approaches to it: descriptive, applied and analytical.

The research paper includes: an introduction, and two paths of study: the first: the theoretical segment, and the second: the applied study, then a conclusion, recommendations and indexes.

Among the outcomes of the research:

1. These allegorical alternatives are not on the one hand suggesting linguistic substitutions to be instead of what the readings have brought, nor are they on the other hand suggesting new readings, but they are referring to what is possible in Arabic.

2. What is mentioned by the parsers of the Noble Qur'an of these allegories for which there was no reading, but rather it is from the matter of declension related to the possible meanings, rather than a declension of the Qur'anic exegesis.
3. There is a clear differentiation between the aspects allowed in Qur'anic methods, and aspects allowed in the Arabic Language; the former is governed by readings, whilst the latter has wider reach; as the Qur'anic script is one of the Arabic writings, and not all of them
4. Of the objectives of these allowances: The educational purposes, the identification the linguistic capabilities offered by consideration of the Qur'anic text, an explanation the breadth of the articulation in Arabic, and the review of the capabilities of the mind looking into the text.

Among the recommendations:

1. Study the elucidation of the Hadeeth, sermons, proverbs, idioms and poetry for they have many grammatical allowances that go beyond the foreseeable limits of these texts.
2. Study the efforts of imitators in their readings from the point of view of the narration and the knowledge both on equal footing.
3. Spreading the culture of reading, teaching students from the early stages of their education, and allocating media programs that interest them from both sides of narration and knowledge.

Key Words:
Linguistic issues - the declension of the Noble Qur'an - the readings - the syntactic allowances

القضايا اللغوية فيما أجازه مُعربو القرآن الكريم مما لم تَرِدْ فيه قراءة

د. فاطمة عبدالله ناصر العازمي
أستاذ مشارك عضو هيئة تدريس في قسم اللغة العربية في كلية التربية الأساسية
د. محمد مصطفى محمود أحمد
مدرس في وزارة التربية وعضو منتدب في قسم اللغة العربية وآدابها في كلية التربية الأساسية

مقدمة

١- التعريف بالدراسة:

تتناول هذه الدراسة القضايا اللغوية الكامنة في الوجوه التي كان معربو القرآن الكريم يُجوّزونها في الخطاب القرآني، ولم تَرِدْ فيها قراءةٌ صحيحة أو شاذّة. وتتنوع هذه القضايا إلى قضايا: معجمية وصرفية ونحوية ودلالية؛ ومنها: الإتباع، والاشتراك، والالتفات، والتخفيف، والتذكير والتأنيث، والتضمين، والتعدي، والتعليق، والتقديم والتأخير، والحذف والتقدير، والرتبة، والصيغة، والظاهر والمقدر، واللفظ والمحل، واللفظ والمعنى.

٢- أهداف الدراسة:

أ- تحليل أبرز القضايا اللغوية التي تثيرها هذه الجائزات.

ب- بيان قدرات العقل اللغوي العربي في التفكير والتحليل، وجرأته في بحث القضايا العلمية، واكتناه غاياته من اقتراح هذه الوجوه.

ج- التفريق بين ما يجوز من الوجوه الإعرابية وما يجوز من وجوه القراءات.

د- بيان اتساع طرائق التعبير في العربية، وانفتاح النظر اللغوي في الخطاب القرآني.

٣- أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن كثير من الأسئلة، ومن أبرزها:

أ- ما طرائق استثمار معربي القرآن لاتساع التقدير في العربية؟

ب- كيف استثمر معربو القرآن اكتناز صيغة الكلمة في العربية في توسيع دائرة التحليل اللغوي للخطاب القرآني؟

ج- ما غايات استثمار معربي القرآن لشبكة العلاقات المعقدة في الجملة العربية؟

د- كيف استثمر معربو القرآن ثراء التعدِّي في العربية في توسيع دائرة التحليل اللغوي للخطاب القرآني؟

ه- ما حدود استثمار معربي القرآن لجدلية العلاقة بين الظاهر والمقدَّر واللفظ والمعنى في العربية؟

٤- مجال الدراسة:

مجال هذه الدراسة محدَّد بنطاق القضايا اللغوية التي تثيرها جوازات معربي القرآن الكريم مما لم ترد فيه قراءة صحيحة أو شاذّة.

٥- منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

٦- الدراسات السابقة:

لم نجد دراسة مستقلة تُعنى بمناقشة هذه الزاوية البحثية التي تتعلق بجوازات معربي القرآن فيما لم ترد فيه قراءة صحيحة أو شاذّة. غير أننا أفدنا مما كتبه د. علي النوري في رسالته للدكتوراه المعنونة باسم (الأحكام النحوية والقراءات القرآنية جمعًا وتحقيقًا ودراسة من سورة الفاتحة إلى سورة الكهف)[١]؛ وقد ناقشت عددًا من الأحكام النحوية المتعلقة بالقراءات على وجه العموم والجمع؛ ومنها تجويزات النحاة سواء وردت بها القراءة أو لم ترد، ومنها أيضًا ما منعوه سواء وردت به القراءة أو لم ترد. أما هذه الدراسة -التي نحن بصددها- فتتعلق -على وجه الخصوص- بتحليل القضايا اللغوية الكامنة في التجويزات التي لم ترد فيها قراءة صحيحة أو شاذّة.

٧- خطة الدراسة:

تضمّنت خطة الدراسة: مقدمة، ومحورين: الأول: المهاد النظري، والثاني: الدراسة التطبيقية، ثم خاتمة وتوصيات وفهرس المصادر والمراجع.

[١] كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٠ه= ١٩٩٠م.

*** اشتملت المقدمة على:**

التعريف بالدراسة، وبيان أهدافها وأسئلتها ومجالها، والمنهج الذي سلكته، والدراسات التي لها علاقة بها، وعرض خطة الدراسة.

*** واشتمل المهاد النظري على:**

١- تجويزات معربي القرآن الكريم بين العربية والقراءة.

٢- طرائق التعبير عن هذه التجويزات.

٣- التجويزات بين القبول والاعتراض.

٤- إحاطة معربي القرآن الكريم بالقراءات.

٥- بين إعراب المعنى وإعراب التفسير.

٦- التجويزات وانتفاء المحذورات.

٧- المقاصد الكامنة وراء هذه التجويزات.

*** وتناولت الدراسة التطبيقية بحث:**

١- اتِّساع التقدير.

٢- اكتناز الصيغة.

٣- تشابُك التعليق.

٤- ثراء التعدِّي.

٥- جدلية الظاهر والمقدر.

٦- جدلية اللفظ والمعنى.

٧- حيوية الالتفات.

٨- الفضاء المعجمي واللهجي.

واشتملت الخاتمة على أبرز النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، ثم أعقبها أبرز التوصيات التي تدعو إليها، ثم فهرس المصادر والمراجع.

المحور الأول: المهاد النظري

١- تجويزات معربي القرآن الكريم بين العربية والقراءة

التجويزات التي كان يقترحها معربو القرآن الكريم[٢] - ولم ترد فيها قراءة صحيحة أو شاذّة - إنما كانت على جهة توسيع اللفظ وانفتاح الدلالة، والإحالة على الممكن في العربية، وليس على جهة اقتراح بدائل لغوية تكون عوضًا عما جاءت به القراءات، كما أنها ليست على جهة اقتراح قراءات من عندهم، حاشى لهم أن يفعلوا ذلك وهم أولو الغَيْرة على هذا النص المقدس، وحُرّاس حصونه، وقد كان منهم قرّاء كبار؛ كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد، والكسائي، وغيرهم.

ومما أثر عن إمام النحاة قوله: "القراءة لا تُخالَف؛ لأن القراءة سُنّة"[٣]. وقال أبو عمرو بن العلاء: "لولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به، لقرأت كذا كذا، وكذا كذا"[٤]. وقال الكسائي: "لو قرأتُ على قياس العربية لقرأت (كُبْره)[٥] برفع الكاف؛ لأنه أراد عظمه، ولكني قرأتُ على الأثر"[٦]. وقال الزجاج: "القراءة سُنّة لا ينبغي أن يقرأ فيها بكل ما يجيز النحويون"[٧]. وقال مكي بن أبي طالب: "لا يجوز أن يُقرأ إلا بما روي وصح عن الثقات المشهورين من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ووافق خط المصحف"[٨]. ووردت عبارات مثل ذلك عن ابن جني[٩] والنحاس[١٠] وابن خالويه[١١].

---

[٢] كما في كتب معاني القرآن وإعرابه، وكذلك كتب التفسير والقراءات.
[٣] سيبويه، الكتاب ١/ ١٤٨، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
[٤] ابن مجاهد، السبعة، ص ٤٨، تحقيق شوقي ضيف، نشر دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ. وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ١/ ٢٩٠. نشر مكتبة ابن تيمية.
[٥] يقصد قوله تعالى: "والذي تَولَّى كِبْره منهم له عذاب عظيم". النور: ١١.
[٦] أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع، ١/ ١٥٠، نشر جامعة الشارقة، الإمارات.
[٧] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٢، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
[٨] مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٩، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ه.
[٩] ابن جني، المحتسب ١/ ٢٣٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٩٩٩م.
[١٠] النحاس، إعراب القرآن ٢/ ١٨٦، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

واهتمام علماء العربية بالقراءات والتصنيف فيها لا يقل عن اهتمام القُرّاء أنفسهم، بل يكاد يفوق علماءُ العربية علماءَ القراءات في الاهتمام بالقراءات الشاذّة[١٢] وبيان وجوه إعرابها؛ ويمكن أن نذكر في هذا السبيل على جهة التمثيل: ابن خالويه في (مختصر شواذ القرآن)، وابن جني في (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات)، والكرماني في (شواذ القراءات)، والعكبري في (إعراب القراءات الشواذّ).

ومن نافلة القول أن نذكر أنه ليس كل ما يجوز في العربية تجوز القراءة به، ومن العبارات التي كان الطبري يذكرها كثيرًا في تفسيره بعد أن ينقل الوجوه الإعرابية الجائزة في كلمة ما – قوله: "وهذا وإن كان جائزًا في العربية فلا أستجيز القراءة به"[١٣]. وهذا يدلّ على تفريقهم بين ما يجوز من وجوه إعرابية وما يجوز من وجوه القراءة، ويدلّ أيضًا على اعتنائهم بهذه الجائزات التي لم ترد بها قراءة، ودورانها في مصنفاتهم.

وقد نبَّه ابن الجزري على أن هذه الجائزات التي تَحْسُن في الرأي لغة وإعرابًا لا تُعدّ من القراءة، ولا يجوز الإقراء بها، بل هي من قبيل النحو والإعراب[١٤].

لقد اجتهد معربو القرآن الكريم في أن يضعوا "أمام القارئ أو السامع ما تبيحه اللغة من وجوه أو تمنعه، ولا ينبغي أن يُفهم من ذلك أنهم يتسامحون في قراءة القرآن على ما يسوغ في العربية، من غير أن ترد به رواية. وهم يصدرون في كل ذلك عن علمهم بفنون القول وقواعد الصناعة وجمع النظير إلى النظير"[١٥]. قال أبو عمرو الداني: "وأئمة القرَّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية،

---

[١١] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص ٢٣، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤١م.

[١٢] القراءات الشاذّة حجة في اللغة، ولا يلزم من كونها شاذّة في القراءة أن تكون شاذّة في اللغة.

[١٣] الطبري، جامع البيان ٦/ ٢٣٢.

[١٤] ابن الجزري، منجد المقرئين، ص ١٠، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م. (بتصرف).

[١٥] علي النوري، الأحكام النحوية والقراءات، ص١٦، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، الملكة العربية السعودية، ١٤١٠ه= ١٩٩٠م.

بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياسُ عربية ولا فُشوُّ لغة؛ لأن القراءة سُنَّة متَّبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"[١٦].

٢- طرائق التعبير عن هذه التجويزات

من عبارات معربي القرآن الكريم في بيان هذه الجائزات قولهم: "لو قرئ بكذا لكان أوجه"[١٧]، "ولو قرئ بكذا لكان له وجه في العربية"[١٨]، "ولو قرئ بكذا لجاز"[١٩]، "ولو قرئ بكذا لكان مستقيمًا"[٢٠]، و"يجوز في العربية"[٢١]، و"لو قرئ بكذا لكان له مخرج في العربية"[٢٢]، و"لو كان كذا لكان صوابًا"[٢٣]، و"لو قرئ بكذا لكان وجهًا"[٢٤] ... إلخ.

ونلاحظ في التعبير عن هذه الجائزات احترازهم باستخدام الشرط (لو)، واستخدامهم بعض العبارات التي تدل على أن هذه المقترحات لم يُقْرَأ بها في حدود اطلاعهم؛ ومن ذلك قولهم: "ولم أسمعه من قارئ"[٢٥]، و"لم يقرأ به أحد"[٢٦]، و"لا يُقرأ بشيء من ذلك"[٢٧]، و"لم يُقرأ به"[٢٨]، و"لو قرئت كان وجهًا"[٢٩] ... إلخ.

---

[١٦] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/١٠-١١، تحقيق علي محمد الضباع، نشر المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.

[١٧] الزمخشري، الكشاف، ٣/ ٢٧١، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

[١٨] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٣١٢/٨، تحقيق صدقي جميل، دار الفكر، بيروت١٤٢٠ه.

[١٩] السمين الحلبي، الدر المصون،١/ ٤٣٩، تحقيق أحمد الخراط، نشر دار القلم، دمشق، ١٤١٤هـ.

[٢٠] السمين الحلبي، الدر المصون ٤/ ٢٢٥. وابن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، ٧/ ٢٥٥، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

[٢١] الأخفش، معاني القرآن، ١/ ٣٦٤، تحقيق هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١،١٩٩٠م. والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١/ ١٨٨. وابن عطية الاندلسي، المحرر الوجيز، ٢/ ٥٢١، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

[٢٢] الطبري، جامع البيان، ٨/ ٥٤٣، أبو الليث السمرقندي، بحر العلوم ٢/ ٤٨٧.

[٢٣] الثعلبي، الكشف والبيان، تحقيق مجموعة من الباحثين ٦/ ٣٠٥، نشر دار التفسير، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

[٢٤] الزمخشري، الكشاف ٤/ ٥٢٩،

[٢٥] الفراء، معاني القرآن ٢/ ٧٨، و ٢/ ١٧٣.

[٢٦] النحاس، إعراب القرآن، ٤/ ٢٣٧، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ١/١٨٠، وابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص٢٣.

[٢٧] ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص٩.

[٢٨] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٢/ ٤٦٩.

[٢٩] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٩٠، وما بعدها.

وقد يقترح أحد المعربين وجهًا جائزًا في العربية لم ترد به قراءة، دون أن ينص على عدم القراءة به، ثم يوضح العلماء من بعده المراد بهذا الصنيع ببيان وجهه. ومن ذلك قوله تعالى: "وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ"[٣٠]. وعلق عليه الشوكاني بقوله: "قال الفراء: ولو استأنفت فكسرت همزة (أنّه) لكان صوابًا. ولعلّ مُراده: أنّ مثل هذا جائز في العربيّة"[٣١]. وقال القِنَّوْجي: "(وأنه إليه تحشرون) أي: وأنكم محشورون إليه، وهو مجازيكم بالخير خيرًا وبالشر شرًّا، قال الفراء: ولو استأنفت فكسرت همزة (إنه) لكان صوابًا. ولعل مراده أن مثل هذا جائز في العربية"[٣٢].

وإذا كانت هناك قراءات لا توافق المطرد في العربية[٣٣]، فإن هناك جائزات تسمح بها العربية ولم ترد بها قراءة صحيحة أو شاذّة.

٣- التجويزات بين القبول والاعتراض

مما يدل على قبول هذه التجويزات المقترحة كثرةُ جريانها في كتب معاني القرآن وإعرابه؛ كمعاني القرآن للأخفش، ومثله للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وإعراب القرآن للنحاس، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، والتبيان في إعراب وجوه القرآن للعكبري، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري. وكذلك بعض كتب التفسير والقراءات كالبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، والدر المصون للسمين الحلبي، وفتح القدير للشوكاني، وروح المعاني للألوسي، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي. والسبعة لابن مجاهد، والنشر لابن الجزري.

إن كثرة هذه التجويزات وسيرورتها في هذه المصنفات أشبه ما يكون تواترًا على قبولها، واعترافًا بأهميتها، واعتدادًا بضرورة بيانها. غير أن بعض المعربين -وهم قلة قليلة- قد

---

[٣٠] الأنفال: ٢٤.

[٣١] الشوكاني، فتح القدير٢/ ٣٤٢، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ١٤١٤ه.

[٣٢] القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن ٥/ ١٥٧، قدم له وراجعه عبد الله إبراهيم الأنصَاري، نشر المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنَّشْر، صَيدَا، بَيروت، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

[٣٣] ينظر في ذلك: مي صالح نصر، القراءات المشهورة التي تعرضت للطعن واللحن، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ١٤٢٩ه= ٢٠٠٨م.

أظهروا اعتراضهم على إيراد هذه التجويزات، ومن العجيب أنهم لم يسلموا هم أنفسهم من الإتيان بها في مصنفاتهم؛ ونذكر من ذلك على سبيل التمثيل: أبا حيان الأندلسي فقد اعترض على الزمخشري أن يوردها[٣٤]، ثم أتى بها هو نفسه في البحر[٣٥]. ومثل اعتراض ابن عطية على مكي بن أبي طالب[٣٦]، ثم أتى هو نفسه بها في المحرر الوجيز[٣٧]. وكاعتراض السمين الحلبي على العكبري[٣٨] ومكي[٣٩] أن يوردا ذلك، ثم أتى هو نفسه بهذه الجائزات في الدر المصون[٤٠].

ومن نماذج اعتراض أبي حيان على الزمخشري في تجويزه وجهًا لم ترد به القراءة قوله: "ولو تعرّضْنا لما يجوز في العربية في تراكيب القرآن لطال ذلك، وخرجنا به عن طريقة التفسير"[٤١]. فإذا جئنا إلى قوله تعالى: "وَلِسُلَيْمانَ الرِّيحَ غُدُوُّها شَهْرٌ وَرَواحُها شَهْرٌ"[٤٢] نجد أن أبا حيان قد جوّز وجهًا لم ترد به قراءة؛ قال: "ونصب (شهر) جائز، ولكنّه لم يُقرَأ به فيما أعلم"[٤٣]. وهذا صحيح؛ فإن نصب (شهر) لم يرد في قراءة صحيحة أو شاذّة. وكما نرى فإن ما منعه أبو حيان على الزمخشري وقع فيه هو.

وفي ذلك دلالة على أنه من الصعب على معربي القرآن الكريم أن ينعتقوا من إسار العربية، فإن آفاقها الواسعة تفرض سلطانها عليهم، ولا مناص لهم من جَوْب هذه الآفاق وفضّ أسرارها.

---

[٣٤] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٣/ ٢٩٦.
[٣٥] السابق ١/ ٦٦٠، ٢/ ٤٦٩، ٢/ ٤٩٩.
[٣٦] ابن عطية، المحرر الوجيز ١/ ١٥٤.
[٣٧] السابق ٢/ ٥٢١.
[٣٨] السمين الحلبي، الدر المصون ٥/ ٢٢٩.
[٣٩] السابق ٥/ ٢٥٦.
[٤٠] السابق ٢/ ٤٤٦.
[٤١] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٣/ ٧١١.
[٤٢] سبأ: ١٢.
[٤٣] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٨/ ٥٢٧.

٤- إحاطة معربي القرآن الكريم بالقراءات

لم يكن معربو القرآن الكريم على إحاطة تامة بكل القراءات الصحيحة والشاذّة، دليل ذلك أن بعض هذه التجويزات التي كانوا يقترحونها قد قُرئ بها إما في الصحيح وإما في الشاذّ، وهذا يعني عدم إلمامهم بكل القراءات صحيحها وشاذّها، وأنه قد يندّ عنهم بعضُها، يستوي في ذلك ثلاث طوائف: النحاة المشتغلون بالنحو على وجه الخصوص، والنحاة القراء[٤٤]، والنحاة الذين لهم اهتمام بالقراءة[٤٥]. و"ليس من شرط النحوي أن يكون عالمًا بالقراءات القرآنية، مستقصيًا لكل أوجهها، جامعًا لشتاتها، وإنما يكفيه منها ما يحتج به في مواطن الاحتجاج، ويستشهد به في مواضع الاستشهاد"[٤٦].

ولذلك فإنه من الخطورة بمكان الاكتفاء بتوثيق القراءات من كتب النحو واللغة والأدب أو كتب إعراب القرآن ومعانيه، أو كتب التفسير، بل يجب الرجوع في توثيقها إلى كتب القراءات، مع ملاحظة عدم الاكتفاء بكتاب واحد من كتب القراءات، بل ينبغي تنويع البحث في أكثر من مصدر منها؛ فالأمر يحتاج إلى طول تلبُّث وتدبُّر.

و"إذا كان بعض النحاة الأوائل قرأة، فليس معناه أنهم كانوا محيطين بالأوجه القرآنية"[٤٧].

وقد كان هؤلاء النحاة القرأة يُقدِّمون القراءة على العربية؛ اعتدادًا بالنقل وتقديمًا للرواية، وقد ذكرنا فيما سبق نماذج من أقوالهم في ذلك.

وإذا كان لمعربي القرآن الكريم سعة في اطلاعهم على الإمكانات الهائلة التي تتيحها العربية، فإن ذلك يقابله قصور في الإحاطة بكل القراءات صحيحها وشاذّها. ولو كانوا يعلمون أن هذه القراءات التي اقترحوها قد نُقلت وثبتتْ لاستدلوا بها على هذه التجويزات اللغوية.

ومن أمثلة ما اقترحوه ووردت به القراءة ما جوزه الزجاج[٤٨] ومكي بن أبي طالب[٤٩] من نصب (الحمد) - مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف تقديره (أحمد) - في قوله تعالى: "الحَمْدُ لله

[٤٤] مثل أبي عمرو بن العلاء والكسائي ومكي بن أبي طالب.
[٤٥] مثل الزجاج والفراء وأبي حيان الاندلسي.
[٤٦] علي النوري، الأحكام النحوية والقراءات ١/ ٣٨.
[٤٧] علي النوري، الأحكام النحوية والقراءات ١/ ٣٨.
[٤٨] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٤٥/١.

رَبِّ العالَمِينَ"[٥٠]. وهذا التجويز قرأ به هارون العتكي وسفيان بن عيينة وزيد بن علي والحسن وابن السميفع[٥١].

ومنه ما جوزه الزجاج[٥٢] من نصب (غشاوة) في قوله تعالى: "وعلى أبصارهم غشاوةً"[٥٣]؛ على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: (جعل). وهذا التجويز قد وردت به القراءة عن المفضل الضبي وابن نبهان عن عاصم، وهي رواية أبي بكر بن عيّاش عنه[٥٤].

ومنه ما جوزه الأخفش[٥٥] والزجاج[٥٦] في نصب قوله تعالى: "صم بكم عمي"[٥٧] على المفعولية أو الحالية او الذم، وقد وردت به القراءة عن ابن مسعود وغيره[٥٨].

وإذا كان "يُعذَر الأوائل -فيما قبل ابن مجاهد (ت٣٢٤ه) رحمه الله- أن جوّزوا أوجهًا، ثم جاءت في القراءات السبعية أو العشرية، فإنه ليس للمتأخرين من عذر سوى أنهم تأثروا في هذا الصدد بالنحويين السابقين"[٥٩].

٥- بين إعراب المعنى وإعراب التفسير

هناك فرق بين إعراب المعنى وإعراب التفسير؛ فما يذكره المعربون من الجائزات الإعرابية التي لم ترد فيها قراءة إنما هو من باب الإعراب المتعلق بالمعاني المحتملة لا بالإعراب المتعلق بتفسير القرآن الكريم. وهذا يعني أن معربي القرآن يتعاملون مع النص القرآني تعاملًا لغويًّا محضًا؛ باعتبار أنه نص متسع الألفاظ متنوع المعاني، ولا ريب أن الدلالات التي تتيحها العربية أوسع من الدلالات التي يتيحها تفسير النص

[٤٩] مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٦٧.
[٥٠] الفاتحة: ٢.
[٥١] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ١/ ٥، دار سعد الدين، دمشق، ط، ٢٠٠٢م.
[٥٢] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٨٤.
[٥٣] البقرة: ٧.
[٥٤] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات ١/ ٣٨.
[٥٥] الأخفش، معاني القرآن ١/ ٥٤.
[٥٦] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٩٤.
[٥٧] البقرة: ١٨.
[٥٨] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية ١/ ٥٤.
[٥٩] علي النوري، الأحكام النحوية والقراءات ص (ك) المقدمة. بتصرف.

القرآني بقراءاته المختلفة؛ لذا حاولت هذه الجائزات أن تستدرك -بالبحث والتحليل- ما لم يُقرأ به، وكأنّ هذا النص العزيز يُمثِّل عند هؤلاء المعربين كل العربية.

وقد رُوي عن بعض التابعين قراءتهم للنص القرآني قراءة معنى أو قراءة تفسير؛ والقراءة بالمعنى: أن توضع كلمة ما مكان كلمة تشركها في الدلالة وتخالفها في اللفظ[٦٠]. وهذا يكون على جهة التفسير أو التعليم لا جهة القراءة؛ ومنه ما روي في قوله تعالى: "إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا"[٦١]؛ قال ابن عادل الدمشقي: حكى الزمخشريُّ: أن أنسًا قرأ: (وأصوب قيلًا)، فقيل: له: يا أبا حمزة، إنما هي (وأقوم)، فقال: إن (أقوم وأصوب وأهيأ) واحد. وأنّ أبا السرار الغنوي كان يقرأ: "فحاسوا خلال الديار"[٦٢] بالحاء المهملة، فقيل له: هي بالجيم، فقال: (جاسوا وحاسوا) واحد. قال شهاب الدين[٦٣]: وغرضه[٦٤] من هاتين الحكايتين، جواز قراءة القرآن بالمعنى، وليس في هذا دليل؛ لأنه تفسير معنى، وأيضًا فالذي بين أيدينا قرآن متواتر، وهذه الحكاية آحاد، وقد تقدم أن أبا الدرداء كان يُقْرِئ رجلًا: (إِنَّ شَجَرَةَ الزقوم طَعَامُ الأثيم)[٦٥]، فجعل الرجل يقول: (طعام اليتيم)، فلما تبرّم منه قال: طعام الفاجر يا هذا. فاستدل به على ذلك من يرى جوازه، وليس فيه دليل؛ لأن مقصود أبي الدرداء بيان المعنى، فجاء بلفظٍ مبين"[٦٦]. وعلى ذلك جرى بعض العلماء؛ ومن ذلك ما قاله الفراء في قوله تعالى: "فعليّ إجرامي"[٦٧]- قال: "وجاء في التفسير فعلي آثامي، فلو قرئت (أجرامي) على التفسير لكان صوابًا"[٦٨].

---

[٦٠] ابن الجزري، منجد المقرئين ص١٧. وينظر نماذج لذلك في: النحاس، إعراب القرآن ٤/ ١٣٤، الزمخشري، الكشاف ٣/ ٥٠٦، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٤٩.

[٦١] المزمل: ٦.

[٦٢] الإسراء: ٢٥.

[٦٣] أي: السمين الحلبي صاحب الدر المصون، وينظر قوله في الدر المصون ١٠/ ٥١٩.

[٦٤] أي: الزمخشري، وينظر قوله في الكشاف ٤/ ٦٣٩.

[٦٥] الدخان: ٤٣ - ٤٤.

[٦٦] ابن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب ١٩ / ٤٦٣.

[٦٧] هود: ٣٥.

[٦٨] الفراء، معاني القرآن ٢/ ١٣.

ومن ذلك أيضًا ما هو مقرر في عمل الفعل؛ حيث يعمل ظاهرًا ومضمرًا، أما اسمُ الفعل فلا يعمل إلا ظاهرًا، وقد نجد في كلام بعض النحاة ما يوهم ظاهره إعمال اسم الفعل مضمرًا، كما في إعراب الأخفش لقوله تعالى: "أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الفَجْرِ"[٦٩]؛ قال: "أي: وعليك قرآنَ الفجر"[٧٠]. وظاهر كلامه إعمالُ اسم الفعل محذوفًا، وأن (قرآن) معمول له. وقد ذكر السمين الحلبي أن أصول البصريين تأبى هذا؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة[٧١]. ويُجاب عن قول الأخفش بأنه أراد تفسير المعنى لا تفسير الإعراب، وربما تقع المخالفة بين تفسير المعنى وقواعد الصناعة[٧٢].

فإذا جازت هذه السعة في تفسير المعاني، فإن صنيع معربي القرآن يكون مقبوًلا فيما اقترحوه من تجويزات تدخل في نطاق هذه السعة.

ومما يجدر ذكره أنه قد روي عن القدماء مثل هذا الاتساع في رواية الشعر؛ حيث كانوا يتسامحون في العبارة إذا كان المعنى المراد مفادًا؛ انطلاقًا من إيمانهم بأن المعاني أشرف من الألفاظ[٧٣].

٦- التجويزات وانتفاء المحذورات

لا يسوغ التشنيعُ على مقترحي هذه التجويزات؛ بحجة أن ذلك يُوهم أن هذا الوجه المقترح قراءةٌ؛ إذ ينبغي للمتصدِّر لإعراب القرآن الكريم أن تكون له أدواته من النظر، ومعرفة الفرق بين ما تتيحه اللغة وما جاءت به القراءة، فليس كل ما تتيحه العربية يُقْرَأ به، بيد أن كل ما قرئ به تتيحه العربية. وفي ذلك يقول الفراء: "والقُرَّاء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يَقبحَنَّ عندك تشنيعُ مُشنِّعٍ، مما لم يقرأه القُرَّاء مما يجوز"[٧٤].

---

[٦٩] الإسراء: ٧٨.
[٧٠] الأخفش، معاني القرآن، ٢/ ٤٣٦.
[٧١] السمين الحلبي، الدر المصون ٧/ ٣٩٨.
[٧٢] عقد ابن جني لذلك بابًا في الخصائص ١/ ٢٨١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
[٧٣] ابن جني، الخصائص ٢/ ٤٦٨.
[٧٤] الفراء، معاني القرآن ١/ ٢٤٥،

ويقول أيضًا: "وإن لم تسمعه، فلا تنكرنَّه إن أتى"[٧٥]. وهذا تصريح منه باحترام الرواية إذا ثبتت، والرد على المشنعين بالقراءة بكل ما يجوز في العربية، وفيه تلميح مضمن بالرد على من يشنعون على القراءة إذا خالفت العربية.

إذن لا ضير في هذا التوسع لانتفاء المحذورات؛ وهو ما عبر عنه الطاهر بن عاشور رحمه الله في قوله: "وفي تفسير القرطبيّ في سورة الشُّعراء عن أبي إسحاق الزّجّاج: يجوز أن يُقرَأ (طسينَ مِيمُ) بفتح النون من (طسين) وضمّ الميم الأخيرة؛ كما يُقال: (هذا معديكرب). مع أنّه لم يقرأ به أحد. قلت: ولا ضير في ذلك ما دامت كلمات القرآن وجُمَله محفوظة على نحو ما كُتب في المصحف الذي أجمع عليه أصحابُ رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم"[٧٦].

وبعد أن أفاض المنتجب الهمذاني في ذكر القراءات في قوله تعالى: "مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ"[٧٧]- قال: "وإنما ذكرتُ هذه الأوجهَ؛ لتعرفَ الإعرابَ وما يجوز في العربية، لا أن تقرأ بهن؛ لأن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبعَةٌ لا يجوز لأحدٍ أن يقرأ إلّا بما قُرئ به"[٧٨].

ويشير إيراد هذه الجائزات إلى اتِّساع آفاق المعاني، وإنما يركض المعربون في زوايا النص بحثًا عنها. وبعبارة أخرى فإن هذه الجائزات التي ينتجها العقل النحوي ما هي إلا صورة من صور الأخذ بيد الألفاظ التي تجري في فضاء المعاني تحاول استيعابها.

ومما يجدر التنبيه عليه أن هذه الجائزات لا تُقْحم معاني جديدة على النظم القرآني، بل تُعِين على تفسير المعاني الموجودة بتقريبها والتأصيل لها. وفرق بين سرد الوجوه المتاحة في النظم القرآني، والوجوه المتاحة في العربية؛ فإن الوجوه المتاحة في النظم القرآني محكومة بالقراءات، أما الوجوه المتاحة في العربية فأوسع من ذلك؛ لأن النص القرآني أحد نصوص العربية لا كل نصوصها، فهناك الحديث النبوي وهناك الشعر

[٧٥] السابق ٢/ ١٤٩.

[٧٦] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير ١/ ٥٢، نشر الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ.

[٧٧] الفاتحة: ٤.

[٧٨] المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٧٧، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، نشر دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٦م.

وهناك أقوال العرب النثرية. كما أن بيان الوجوه المتاحة في العربية في نص ما لا يعني استواءها جميعًا في درجة القبول، أو أنها على درجة واحدة من القوة، لاختلاف دلالة كل وجه عن الآخر.

٧- المقاصد الكامنة وراء هذه التجويزات

يمكن أن نستنبط بعض المقاصد والغايات الكامنة وراء سلوك معربي القرآن الكريم هذا المسلك؛ ومنها الغاية التعليمية التي تُمرّن من يُقْدِم على إعراب الكتاب العزيز ليَعْرف كل وجوهه اللغوية المتاحة، وهذا وجه من وجوه الرياضة الذهنية التي برع فيها القدماء، وكأنهم بذلك "يُنبّهون القارئ إلى أن ما في العربية من طرائق التركيب وتَصرُّف الكلم والإعراب سماعًا وقياسًا أكثر بكثير جدًّا مما جاء به النص العزيز وقراءاته"[٧٩].

ومنها الوقوف على الإمكانات اللغوية التي يُتيحُها النظرُ في النص القرآني، والتي ينبغي أن تُستثمر في تنمية الملكات البحثية للمتصدِّر لإعرابه، وتمرينه على إجادة النظر والاستدلال؛ وذلك أن هذه التجويزات منبع ثر لطرائق الاستدلال المتنوعة، ومكنز للأبعاد النظرية للأفكار المنهجية العامة التي تنطلق منها العربية؛ كالعامل والحذف والقياس والتقديم والتأخير والتوسُّع والتعليق والتعدِّي والظاهر والالتفات...إلخ.

ومنها: بيانُ اتساع القول في العربية، وتنوُّع طرائقها التعبيرية، وانفتاح وجوه الدلالة فيها؛ وقد كان معربو القرآن الكريم "يُحيلون القارئ بذلك على ممكن في اللغة، ينبغي أن يُعلم إذا جُهل، ويُستذكَر إذا نُسي، ويُستحضَر إذا عُلم"[٨٠]. وقد لخص مكِّيُّ بن أبي طالب ذلك في قوله: "وإنما نذكر هذه الوجوه – أي: التجويزات– ليُعْلَمَ تَصرُّفُ الإعراب ومقاييسه، لا لأن يُقْرَأ بها"[٨١].

ومما نستنبطه من هذا السلوك رغبة معربي القرآن الكريم في إظهار قدراتهم التحليلية للنص العزيز، واستعراض إمكاناتهم في الوقوف على آليات العربية واتساع تراكيبها

[٧٩] علي النوري، الأحكام النحوية والقراءات، ص (ج) المقدمة.
[٨٠] علي النوري، الأحكام النحوية والقراءات ص٩.
[٨١] مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ٩/١ ، ١/ ٤٣١.

وتَنوُّع أنساقها، ولا تثريب على المرء أن يُظْهر تَمكُّنه في العربية وعلمه بمسالكها خدمة للعلم أولًا وللنص القرآني ثانيًا. ومن ناحية أخرى فإن هذا الصنيع يُعدّ ممارسة جريئة انتهجها معربو القرآن الكريم في البحث والنظر والتحليل؛ لاستعراض إمكانات التفكير اللغوي في هذا النص العزيز، ولا شك أن من صفات الباحث الجاد التحلِّي بالجرأة في اقتحام مسائل العلم، على نور وبصيرة مما اكتسبه من معارف وعلوم. ولو أن باحثًا في عصرنا سلك هذا المسلك في النص القرآني لقامت الدنيا عليه ولم تقعد!!

وفي هذا الصنيع أيضًا دليل نَرُدُّ به على من يذهب إلى أن اختلاف القراءات راجع إلى نظام الكتابة العربية القديمة؛ وهي التي تسمى بالكتابة المجرَّدة؛ أي: الخالية من نَقْط الإعجام والضبط بالحركات، أو راجع إلى أن هذه القراءات ناتجة عن محاولة القُرّاء لفهم معنى ما يقرؤونه؛ وذلك أن تصرف هؤلاء المعربين بهذه الأريحية في هذه التجويزات لا يعني اقتراح قراءات جديدة، وليس الأمر عندهم صادرًا عن عدم وجود نَقْط إعجام أو ضبط حركات؛ لأن الكتابة العربية في ذلك الوقت كانت قد استقرَّتْ على الإعجام والضبط. لقد كان تصرف هؤلاء العلماء نابعًا من أنهم يكتبون مصنفاتهم لأناس عارفين بقراءات القرآن الكريم، وقادرين على التمييز بين ما هو قراءة وما هو غير قراءة. وأيضًا فإنّ تلقّي القراء للقرآن الكريم كان مَبْنيًّا على التلقِّي الشفاهي لا الكتابي؛ لأن القراءة سُنّة مُتّبعة، حتى وإن كان النظام الكتابي خاليًا من النَّقْط والضبط؛ اعتمادًا على ما في الصدور، لا ما في السطور.

٨- تنبيهات

بقي أن ننبه إلى أن "ظاهرة التجويزات النحوية لا تختص بالقرآن الكريم وحده، وإنما تَعدَّتْه إلى كلام العرب شعرهم ونثرهم ... وقد حفلت شروحُ الحديث والأدب والخُطب والحِكَم والأمثال ودواوين الشعر وشواهد اللغة والنحو بكثير من هذه الظاهرة. وإنها لتغري الباحثين بأن يتوفروا عليها بالجمع والدرس"[٨٢].

[٨٢] علي النوري، الأحكام النحوية والقراءات ص (و) المقدمة.

نُنبّه أيضًا إلى أن اهتمام النحاة بالقراءات من جهتي الرواية والدراية على حد سواء- يحتاج إلى دراسة مستقلة؛ فإن أكثر الدراسات التي ناقشت علاقة النحاة بالقراءات اقتصرت على جانب الدراية لغة وإعرابًا، دون جانب الرواية؛ وهي زاوية بحثية مهمة.

كذلك ننبه إلى أنه في هذا العصر كثرت الإجازات الخاصة بالقراءات من جهة السَّنَد، دون الإجازات الخاصة بالمتن دراية، والأمران مهمان ومطلوبان على حد سواء.

كذلك ندعو إلى إشاعة ثقافة القراءات، وتعليمها للطلاب منذ مراحل تعليمهم الأولى، وتخصيص برامج إعلامية تهتم بها من جانبي الرواية والدراية.

وقد رأينا أن في هذه التجويزات المقترحة يكمن عدد من القضايا اللغوية هي بحاجة إلى دراسة، تكشف عن أثر هذه المقترحات في إثراء ظواهر العربية، والتي يمكن أن نرصد منها: الإتباع، والالتفات، والتخفيف، والتذكير والتأنيث، والتضمين، والتقديم والتأخير، والحذف، والاشتراك، والتعدي، واللفظ والمحل، واللفظ والمعنى. وهي ظواهر منها ما يتعلق باللغة، ومنها ما يتعلق بالصرف، ومنها ما يتعلق بالنحو، وتصب كلها في توسيع دائرة اللفظ وفَتْح آفاق الدلالة.

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية

١- اتساع التقدير

أ- الحذف والتقدير

ينشأ الاتساع هنا من تنوع المحذوفات التي كان يُقدِّرها معربو القرآن الكريم وهم يُحلِّلون آياته؛ وذلك أن نَظَرهم لهذا النص لم يقتصر على تحليل الكلام المذكور، بل تجاوزوا ذلك إلى تحليل غير المذكور. ومن ذلك قوله تعالى: "فإمساكٌ بمعروف أو تسريحٌ بإحسان"[٨٣]. قال أبو حيان الأندلسي: "وقالوا: يجوز في العربية ولم يُقرأ به نصبُ (إمساك) أو (تسريح) على المصدر؛ أي: فأمسكوهنّ إمساكًا بمعروف، أَوْ سرحوهنّ تسريحًا بإحسان"[٨٤]. ونقله السمين الحلبي فقال: "قالوا: ويجوز في العربيةِ نَصْبُ (فإمساك) و(تسريحٌ) على المصدرِ؛ أي: فأمسكوهنَّ إمساكًا بمعروفٍ أو سرِّحوهنَّ تسريحًا بإحسان، إلا أنه لم يَقْرأ به أحد"[٨٥].

وتجويز نصب (إمساك) و(تسريح) لم تَرِدْ به قراءة صحيحة أو شاذّة. وغايته توسيع دائرة المحذوف؛ فإن قوله تعالى: (فإمساك) بالرفع: إما أن يكون مرفوعًا على الابتداء وخبره محذوف والتقدير: فإمساك بمعروف أَمْثَلُ أو أحسن. أو يكون خبره محذوفًا مُقدَّمًا، والتقدير: فعليكم إمساك بمعروف. وإما أن يكون مرفوعًا على أنه خبر والمبتدأ محذوف، والتقدير: فالواجب إمساك بمعروف. هذا كله على الرفع.

وأما تجويز النصب ففضلًا عن توسيع دائرة المحذوف ففيه نَقْلٌ للجملة من الاسمية إلى الفعلية؛ لأن (إمساكًا) بالنصب يكون منصوبًا على المصدرية لفعل محذوف، والتقدير: فأمسكوهن إمساكًا بمعروف.

وهذا يعني أن هذا التركيب -بتنوُّع التقدير واتساعه- يحتمل هذه الأنماط:

أ- فإمساك بمعروف أَمْثَلُ أو أحسن.

---

[٨٣] البقرة: ٢٢٩.

[٨٤] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٢/ ٤٦٩.

[٨٥] السمين الحلبي، الدر المصون ٢/ ٤٤٦.

ب- فعليكم إمساك بمعروف.

ج- فالواجب إمساك بمعروف.

د- فأمسكوهنّ إمساكًا بمعروف.

وفي هذا إشارة إلى اتساع نَظْم تراكيب العربية، وقابليتها لتنوُّع الاحتمالات، ومرونتها في التحول من نمط إلى آخر؛ كما نرى هنا في القابلية للتحول من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية أو العكس، أو القابلية للتحول من نمط فيه محافظة على الرتبة إلى آخر تُنتهَك فيه الرتبة، وفي ذلك انفتاح للدلالة؛ فإن دلالة الجملة الاسمية تختلف عن دلالة الجملة الفعلية، ودلالة التركيب الذي يُحافَظ فيه على الرتبة غير دلالة التركيب الذي تُنتهَك فيه الرتبة. فضلًا عن أن لكل محذوف دلالته؛ فلحذف الخبر دلالة، ولحذف المبتدأ دلالة، ولحذف الفعل دلالة.

وفي تجويز النصب ملمح تأصيلي دقيق؛ وهو أن المصدر الدال على الطلب أصله النصب، وإنما يُعدَل به إلى الرفع؛ تحقيقًا لدلالة الثبات والدوام. ويؤيد هذا ما قيل في قوله تعالى: "ويلٌ يومئذ للمكذِّبين"[٨٦]. حيث قال الزمخشري: "فإن قلتَ: كيف وقع النكرة مبتدأ في قوله: (ويلٌ يومئذ للمكذّبين)؟ - قلت: هو في أصله مصدر منصوب سادّ مسدّ فعله، ولكنه عُدل به إلى الرفع للدلالة على معنى ثبات الهلاك ودوامه للمدعوّ عليه. ونحوه (سلامٌ عليكم). ويجوز: (ويلًا)، بالنصب، ولكنه لم يُقرأ به"[٨٧].

وهذا الموضع شبيه بمسألتنا؛ فإن (ويلًا) هنا لم تُقرأ بالنصب لا في قراءة صحيحة ولا شاذّة، غير أنه -أي: النصب- جائز في العربية، وهو دالٌّ على الطلب لأنه دعاء، ومثله (فإمساك بمعروف) فإنه في الأصل (فإمساكًا) وهو دالٌّ على الطلب أيضًا.

[٨٦] المرسلات: ١٥.

[٨٧] الزمخشري، الكشاف٤/ ٦٧٨. ونقله عنه الرازي في تفسيره٣٠/٧٧٠، إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٢٠ه.

ومن مواضع اتساع التقدير الناشئ عن الحذف قوله تعالى: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لهم"[٨٨]. قال الزجاج: "ولو قرئت (فبما رحمةٌ من اللَّه) جاز، المعنى: فبما هو رحمة ... ولا تقرأنَّ بها؛ فإن القراءَة سُنّة، ولا يجوز أن يقرأ قارئٌ بما لم يقرأ به الصحابة، أو التابعون، أو من كان من قُرَّاء الأمصار المشهورين في القراءة"[٨٩].

ومنه قوله تعالى: "نِعْمَةً مِنْ عِنْدِنَا كَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ شَكَرَ"[٩٠]. قال الزجاج: "(نعمة) منصوب مفعول له. المعنى: نجيناهم للإنعام عليهم. ولو قرئت "نعمةٌ مِنْ عِنْدَنَا" كان وجهًا، ويكون المعنى: تلك نعمةٌ من عندنا، وإنجاؤنا إياهم نعمة من عندنا. ولكني لا أعلم أحدًا قرأ بها، فلا تقرأنّ بها إلا أن تثبت رواية صحيحة. قال مشايخنا: القراءة سُنَّةٌ مُتَّبعة، ولا يرون أن يقرأ أحد بما يجوز في العربية، إذا لم تثبت روايةٌ صحيحة"[٩١].

ونلاحظ في قول الزجاج: "فلا تقرأنَّ بها إلا أن تثبت رواية صحيحة"- التصريح الجليّ باحترام القراءة والأخذ بها، إذا ثبتت بالنقل الصحيح والرواية المعتمدة.

ب- الإتباع والتقدير

ينشأ الاتساع هنا من تلاقُح أمرين: الإتباع والتقدير؛ ويكون الإتباع بإتباع الثاني للأول فيأخذ حكمه الإعرابي، ويكون التقدير بتقدير محذوف. ومن ذلك ما جوّزه الزجاج[٩٢] والنحاس[٩٣] والعكبري[٩٤] في قوله تعالى: "الرحمن الرحيم" من البسملة؛ حيث أجازوا رفعهما قطعًا على المدح، وذلك على الخبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو الرحمن الرحيم. وهذا التجويز لم ترد به قراءة صحيحة أو شاذّة. وهو يَنْقُل الكلام من الإتباع خفضًا على النعت أو البدل، إلى تقدير محذوف رفعًا على الخبر، كما ينقله من كونه جملة إلى أن يكون جملتين، ومن الإخبار إلى الإنشاء.

---

[٨٨] آل عمران: ١٥٩.
[٨٩] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٨٢.
[٩٠] القمر: ٣٥.
[٩١] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٩٠، وما بعدها.
[٩٢] السابق ١/ ٤٣.
[٩٣] النحاس، إعراب القرآن ١/ ١٩.
[٩٤] العكبري، التبيان في إعراب القرآن١/ ٥، تحقيق علي محمد البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي.

ومن ذلك قول تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ"[٩٥]. قال الزجاج: "ولو كان بعض هذه المرفوعات نصبًا على المعنى لجاز في غير القرآن. لو قلت: حُرِّمت على الناس الميتةُ والدمَ ولحمَ الخنزير، وتَحْمِله على معنى: وحَرّم الله الدمَ ولحمَ الخِنْزِير لجاز ذلك، فأما القرآن فخطأ فيه أن نقرأ بما لم يَقرأ به مَنْ هو قدوة في القراءة؛ لأن القراءة سُنّة لا تُتجاوَز"[٩٦].

ومنه أيضًا قوله تعالى: "مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُون"[٩٧]. قال الشنقيطي: "المقرَّر في علم العربية أن كل فعل عُطف على جزاء الشرط بفاء أو واو ففيه ثلاث لغات[٩٨]: يجوز فيه: الرفع، ويجوز فيه: الجزم، ويجوز فيه: النصب. فكلّه جائز، ولغات عربيّة معروفة، وقراءات صحيحة معروفة؛ لأنّ (فَلا هَادِيَ لَهُ) جزاء الشرط، وجزاء الشرط في محل جزم؛ فقراءة حمزة والكسائي جزموا (ويذرْهم)؛ لأنه معطوف على جزاء الشرط وأصله مجزوم. والذين رفعوه لغة فصيحة وقراءة صحيحة[٩٩]. وأما النصب: فهو لغة فصيحة، ولكنّه لم يَقْرأ به أحد من السبعة مع أنه لغة"[١٠٠].

فأما قراءة الرفع (ويذرُهم) فهي قراءة أبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحفص. وهو على الاستئناف. وقرأ[١٠١] حمزة والكسائي، وهبيرة عن حفص عن عاصم، وأبو عمرو فيما ذكره أبو حاتم عنه بالجزم (ويذرْهم). وتخريج الجزم من وجهين[١٠٢]: الأول:

---

[٩٥] المائدة: ٣.
[٩٦] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٤٧.
[٩٧] الأعراف: ١٨٦.
[٩٨] محمد عبد العزيز النجار، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ٢/ ٣١٨، ط٢، ١٣٩٩هـ.
[٩٩] السمين الحلبي، الدر المصون ٥/ ٥٢٧.
[١٠٠] محمد الأمين الشنقيطي، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ٤/ ٣٧٤، تحقيق خالد السبت، إشراف بكر أبو زيد، نشر دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٦هـ.
[١٠١] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية ٣/ ٢٢٦ وما بعدها.
[١٠٢] أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ٢/ ٦٧٢، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، نشر مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م. والبحر المحيط ٥/ ٢٣٧.

سُكِّن لتوالي الحركات. الثاني: عطفًا على محل (فلا هادي له)؛ فإنه في موضع جزم. وأما قراءة النصب فلم ترد؛ لا في قراءة صحيحة ولا شاذّة.

٢- اكتناز الصيغة[١٠٣]

تُمثِّل صيغة الكلمة في العربية فضاء واسعًا يَسِمُها بالتنوُّع والاحتمالية، وعماد هذا الفضاء هو الاشتراك؛ فهو الذي يُغذِّيها. وقد استثمر معربو القرآن ترامي آفاق صيغة الكلمة، فطبّقوه على النص القرآني مستلهمين عطاءه الثر وانفتاحه العميق.

أ- بين الثلاثي وغيره، والمبني للفاعل والمبني للمفعول:

قال تعالى: "ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ"[١٠٤]. قال الزجاج: "ويُقرأ (أن يُنْزَل عليكم) بالتخفيف والتثقيل جميعًا، ويجوز في العربية (أن يَنْزِل عليكم)، ولا ينبغي أن يُقرَأ بهذا الوجه"[١٠٥].

فأما القراءة فقد قرأ[١٠٦] ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن واليزيدي (أن يُنزَل) بسكون النون وتخفيف الزاي؛ مبنيًّا للمفعول. وقرأ الجماعة (أن يُنزَّل) بفتح النون وتشديد الزاي؛ مبنيًّا للمفعول. وهاتان القراءتان على أن الفعل مبني للمفعول، كما أنه رباعي من (أنزل) المزيد بالهمزة أو من (نزَّل) المزيد بالتضعيف. وأما هذا الوجه الذي جوّزه الزجاج (أن يَنْزِل) بالتخفيف، وجعل الفعل ثلاثيًّا من (نزل) - فلم ترد به قراءة صحيحة أو شاذّة، وإنما هو جائز في العربية، وقد أراد الزجاج بصنيعه هذا أمرين:

الأول: استيعاب صيغ هذا الفعل: الثلاثي (يَنْزِل)، والرباعي بصيغتي: (يُنْزِل ويُنَزِّل)، بالإضافة إلى صيغتي: المبني للفاعل، والمبني للمفعول.

الثاني: الإشارة إلى أن اتساع صيغ الفعل في العربية مُؤذِنٌ بالضرورة إلى انفتاح الدلالة وتَرامي أرجائها؛ حيث إن الثلاثي له دلالة وغير الثلاثي له دلالة أخرى، والمزيد

---

[١٠٣] المراد باكتناز الصيغة: اتساعها لعدة دلالات متنوعة ناتجة عن احتمالها لعدة أبنية مختلفة بسبب الاشتراك اللفظي.

[١٠٤] البقرة: ١٠٥.

[١٠٥] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١/ ١٨٨.

[١٠٦] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ١/ ١٦٩.

بالهمزة له دلالة والمزيد بالتضعيف له دلالة أخرى، والمبني للفاعل له دلالة والمبني للمفعول له دلالة أخرى.

لقد أراد الزجاج أن يضع أمام أبناء العربية عمومًا والباحثين في هذا النص الكريم خصوصًا- كل الصيغ المتاحة في العربية استعمالًا ودلالة، وهذه طريقة تعليمية جيدة تفتح آفاق النظر وتُعمِّق آلة البحث وتُدرِّب على التحليل والتدبُّر، فينطلق العقل الباحث من هذا النص الكريم بعد أن يكتسب هذه المَلَكات إلى أفياء العربية الواسعة ونصوصها الفسيحة، ولا ريب أن النص القرآني وإنْ تَنوَّعت قراءاته فإنّ تراكيبه تظل محصورة في إطار هذه القراءات، ومعلوم أن النص القرآني أحد نصوص العربية لا كل نصوصها، وأنه لم يتضمّن كل الأوجه الجائزة فيها.

ب- بين الفعل والمصدر:

قال تعالى: "الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ"[١٠٧]. وعلّق عليه المنتجب الهمذاني بقوله: "وأجاز أبو إسحاق[١٠٨] رفعه على تقدير: ذلك خَلْقُهُ. ولا ينبغي لأحد أن يقرأ به؛ لأن القراءة سُنّة مُتَّبعة لا يجوز فيها ما يجوز في العربية"[١٠٩].

وهذه القراءة التي اقترحها الهمذاني بالرفع لم ترد بها قراءة صحيحة أو شاذّة، وإنما الغرض من هذا الاقتراح بيان اكتناز هذه الصيغة، وانها تتسع للفعل الماضي (خلَق) والمصدر (خلْق) الذي هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره (ذلك). وقد قرأ[١١٠] نافع وعاصم وحمزة والكسائي وخلف (خلَقَه) فعلًا ماضيًا، على أنه صفة لـ (كل) أو لـ (شيء). وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب (خلْقَه) مصدرًا منصوبًا، وهو منصوب على المصدرية أو البدلية من (كل شيء) بدل اشتمال، أو على أنه مفعول به ثان للفعل (أحسن)[١١١].

---

[١٠٧] السجدة: ٧.
[١٠٨] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٤/ ٢٠٤.
[١٠٩] المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ٥/ ٢٢٧.
[١١٠] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ٧/ ٢٢١ وما بعدها.
[١١١] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٨/ ٤٣٢ وما بعدها.

٣- تشابك التعليق:

ليست الكلمات داخل الجملة في العربية خطوطًا مرقومة أو نقوشًا بائدة فوق الأسطر، بل هي كائنات حيّة نابضة، وأرواح متعانقة متآلفة. لا تعيش الكلمات في جُزُر منعزلة، بل في مجتمع يمور بالحركة والعنفوان.

والمتأمل للكلمات في الجملة العربية فيما بينها يجد أنها ترتبط فيما بينها بشبكة من العلاقات المعقدة ارتباطًا وثيقًا تنبني عليه العلاقات الإعرابية والدلالية، ويتضح به نَظْم الكلام ورَصْفه وملامحه؛ فإذا ربطتَ كلمة ما بكلمة لزمك وجه إعرابي، وإذا ربطتها بكلمة أخرى لزمك وجه إعرابي آخر وهكذا. وقد جعل عبد القاهر الجرجاني ذلك هو فحوى النَّظْم؛ قال: "لا نَظْمَ في الكَلِم ولا ترتيبَ، حتى يُعلَّقَ بعضُها ببعضٍ، ويُبْنَي بعضُها على بَعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك"[١١٢]. وقال: "وليت شِعْري، كيف يُتصوَّر وقوعُ قصدٍ منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى (القصد إلى معاني الكل): أن تُعْلِم السامع بها شيئًا لا يَعْلمه"[١١٣]. وقال: "ليس من عاقل يفتح عين قلبه، إلا وهو يعلم ضرورة أن المعنى في (ضَمِّ بعضها إلى بعض): تعليقُ بعضها ببعض، وجَعْل بعضها بسبب من بعض، لا أن يَنْطق بعضها في أَثر بعض، من غير أن يكون فيما بينها تعلُّق، ويعلم كذلك ضرورةً إذا فكر أنّ التعلُّق يكون فيما بين معانيها لا فيما بينها أَنفسها؛ ألا ترى أنّا لو جهدنا كلّ الجهد أن نتصور تَعلُّقًا فيما بين لفظين لا معنى تحتهما، لم نتصوَّر"[١١٤].

ومن نماذج استثمار معربي القرآن الكريم لإمكانات تعليق الكلم بعضه ببعض فيما لم ترد فيه قراءة- قوله تعالى: "فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ"[١١٥]. وعلق السمين الحلبي عليه بقوله: "ولو قرئ بنصب (السِّحْر)

[١١٢] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ١/ ٥٥، تحقيق محمود شاكر، نشر مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
[١١٣] السابق ١/ ٤١٢.
[١١٤] السابق ١/ ٤٦٦.
[١١٥] يونس: ٨١.

على أنه بدلٌ مِنْ (ما) بهذا التقدير، لكان له وجه، لكنه لم يُقرأ به فيما عَلِمْت. وقال مكي: وأجاز الفراءُ نصب (السِّحْر) تجعل (ما) شرطًا، وتنصب (السِّحرَ) على المصدر، وتُضمر الفاء مع (إن الله سيُبْطِله)، وتجعل الألف واللام في (السِّحْر) زائدتين. قلت: وإذا مَشَيْنا مع الفراء فتكون (ما) شرطًا يُراد بها المصدر؛ تقديره: أيَّ سِحْر جئتم به فإن الله سيبطله، ويُبَيِّن أن (ما) يراد بها السِّحر قولُه: (السِّحر)، ولكن يَقْلَقُ قولُه: إن نصب (السِّحْر) على المصدرية، فيكون تأويله أنه منصوبٌ على المصدر الواقع موقع الحال، ولذلك قدَّره بالنكرة، وجَعَل (أل) مزيدةً منه"[١١٦].

وهذا الجائز الإعرابي الذي ذكره الفرّاء ونقله عنه مكّي والسمين الحلبي في نصب (السِّحْر) لم ترد به قراءة صحيحة أو شاذّة، وإنما أُتِي به تلبية لاتساع فضاء تعليق الكلم بعضها ببعض؛ فإنك إذا علَّقتَ (السِّحْر) بـ (ما) باعتبار أنها موصولة، رفعتَ (السِّحْر) خبرًا لها؛ وذلك على قراءة[١١٧] نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب. وإذا علقتَ (السِّحْر) بـ (ما) باعتبار أنها استفهامية، رفعتَ (السِّحْر) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: أهو السِّحرُ؟ أو رفعتَها على أنها بدل من (ما) الاستفهامية؛ وذلك على قراءة[١١٨] أبي عمرو ومجاهد وأبي جعفر واليزيدي والشنبوذي وأبان عن عاصم، وأبو حاتم عن يعقوب (ما جئتم به آلسحر). وإذا علقتَ (السِّحْر) بـ (جئتم)، نصبتَ (السِّحْر) على أنه مصدر واقع موقع الحال؛ والمعنى: أيّ سِحْر جئتم به فإن الله سيبطله، أو: ما جئتم به سِحْرًا فإن الله سيبطله. وكما قلنا فإن كلمة (السِّحر) بالنصب لم ترد في قراءة صحيحة أو شاذّة، وإنما استطرد معربو القرآن الكريم في ذكرها لبيان اتساع فضاء الجملة العربية بسبب اتساع تعلُّق عناصرها اللغوية بعضها ببعض، وكما رأينا فإن الألفاظ يأخذ بعضها بحُجُز بعض في علاقة فريدة من التآخي والترابط.

[١١٦] السمين الحلبي، الدر المصون ٦/ ٢٥٠.
[١١٧] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ٣/ ٦٠١.
[١١٨] السابق ٣/ ٦٠٢.

ومن نماذج ذلك أيضًا قوله تعالى: "مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ"[١١٩]. وعلق عليه السمين الحلبي بقوله: "وقال أبو البقاء -أي: العكبري- حين ذكر وجهَ البدل: ولو كان في غير القرآن لجاز إبدالُ (أعمالهم) من (الذين)؛ وهو بدلُ اشتمال. يعني أنه كان يُقرَأ (أعمالِهم) مجرورةً، لكنه لم يُقرأ به"[١٢٠].

وهذا الوجه الذي اقترحه العكبري، ونقله عنه السمين الحلبي لم تَرِدْ به قراءة صحيحة أو شاذّة، وإنما أُتِي به تلبيةً لاتساع فضاء تعليق الكلم بعضها ببعض؛ فإنك إذا جعلتَ قوله تعالى: (أعمالهم كرماد) مُتعلقًا بـ (مثل) فقد أخبرتَ به عنه، ورفعتَ (أعمالُهم) على الابتداء. وإذا جعلتَ (أعمالهم) متعلقة بـ (الذين) على جهة البدل منها حكمتَ عليها بالجر إتباعًا لها.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: "وَجَاؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ"[١٢١]. قال الفراء: "ويجوز في العربية أن تقول: جاؤوا على قميصه بدم كذبًا؛ كما تقول: جاؤوا بأمر باطل وباطلًا، وحقٍّ وحقًّا"[١٢٢]. وهذا التجويز في نصب (كذبًا) لم ترد به قراءة صحيحة أو شاذّة.

وهنا نلمح هدفًا عظيمًا من أهداف هذه التجويزات؛ وهو تقريب وظائف الكلمات داخل الجملة، فالكلمة داخل الجملة العربية لا تخلو عن وظيفة تنهض بها، والجملة بهذا الوصف أشبه بخلية نحل يعمل جميع أفرادها داخل منظومة متسقة مترابطة، بيد أن الكلمة داخل الجملة ليس لها وظيفة ثابتة، بل تتغير وظيفتها تبعًا لانتمائها؛ أي أن الكلمة تكتسب هُويّتها الإعرابية تبعًا لهذا الانتماء.

كما نلاحظ أن الجملة في العربية بها كلمات محورية تأوي اليها بقية الكلمات؛ فإن (كذب) بالجر تأوي الى (دم) كما يأوي التابع إلى متبوعه، و(كذبًا) بالنصب تأوي إلى (جاؤوا) كما يأوي المُبيَّن إلى مُبيِّنه.

---

[١١٩] إبراهيم: ١٨.

[١٢٠] السمين الحلبي، الدر المصون ٧/ ٨٣.

[١٢١] يوسف: ١٨.

[١٢٢] الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٣٨، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، نشر دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.

٤- ثراء التعدِّي:

تُمثِّل ظاهرة التعدِّي في العربية مجالًا فسيحًا للتنوُّع الدلالي؛ وذلك أن دلالة تَعدِّي الفعل بنفسه تختلف عن دلالة تَعدِّيه بالحرف، كما إن اختلاف الأحرف التي يتعدى بها الفعل تنطوي على إمكانات دلالية مختلفة. ونستطيع أن نلمس هذه الدلالات حين يُحذَف الحرف الذي يَتعدى به الفعل؛ وأبلغ دليل على ذلك قوله تعالى: "وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وما يُتْلَى عَلَيْكُمْ في الكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللاتِي لا تُؤْتُونَهُنّ ما كُتِبَ لَهُنَّ وتَرْغَبُون أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ"[١٢٣]. وذلك أن قوله: (ترغبون) قد حُذف منه الحرف الذي يَتعدَّى به، فانفتحت الدلالة؛ وهذا الفعل صالح للتعدي بحرف الجر (في) فيكون (ترغبون في)، كما أنه صالح للتعدي بحرف الجر (عن) فيكون (ترغبون عن). "وفي حذفه نكتة تداولية وهي قصد شمول المخاطَبين، كي يرتدع مَن يرغب في نكاحهنّ لأجل أكل أموالهنّ، ومن يرغب عن نكاحهنّ لكيلا يكون له شريك في أموالهنّ، فحُذِف الجار هنا ليشمل الفريقين. وهذا الشمول مفهوم من الإبهام الحاصل في تقدير حرف الجر، وهذا من عجيب الحذف؛ فإنهم اشترطوا عدم جوازه إذا أخلّ بالفهم، وهو هنا جائز لقصد الإبهام، وشتان بين الإخلال بالفهم وقصد الإبهام.

وعلى غرار هذه الاحتمالية في المعنى تنفتح دلالة الفعل (يرغب) في قول الشاعر:

ويَرْغَبُ أنْ يبني المعاليَ خالدٌ ويَرْغَبُ أنْ يُرْضي صنيعَ الألائم[١٢٤]

فقد ذُكِر الفعل في البيت مرتين، وتحتمل صيغته أن تكون مدحًا أو ذمًّا؛ فإن قدّرنا أن يتعدَّى (يرغب) الأول بـ(في) والثاني بـ(عن) كان مدحًا، وإن قدّرنا أن يتعدَّى الأول

[١٢٣] النساء: ١٢٧.

[١٢٤] البيت من الطويل، ولا يُعرف قائله. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ص٦٨٢، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦، دمشق ١٩٨٥م.

بـ(عن) والثاني بـ(في) كان ذمًّا. وهذا يعني أن تعدِّي هذا الفعل بـ(في) لا يعني بالضرورة المدح، كما أن تعدِّيه بـ(عن) لا يعني بالضرورة الذم، فالعبرة بالسياق"[١٢٥].

وقد استثمروا معربو القرآن الكريم -فيما يقترحونه من تجويزات- هذا الثراء الذي يُحققه التعدي؛ ومن ذلك ما فعله الأخفش[١٢٦] والطبري[١٢٧] وأبو حيان الأندلسي[١٢٨] في قوله تعالى: "اهْدِنَا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ"[١٢٩]؛ حيث ذكروا الوجوه التي يتعدى بها الفعل (هدى) إلى ثاني معموليه؛ فهو في لغة أهل الحجاز يتعدى إليه بنفسه، وفي غير لغتهم يتعدى إليه باللام أو (إلى). وهذا يعني أن العربية قد جاءت بالأوجه الثلاثة؛ فأهل الحجاز يقولون: هديتُه الطريق، فيُعدُّونه بنفسه، وغيرهم يقول: هديتُه للطريق وإلى الطريق. وبكل ذلك جاء القرآن الكريم؛ ففي آية الفاتحة تَعدى بنفسه، وفي قوله تعالى: "فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه"[١٣٠] تَعدى باللام، وفي قوله تعالى: "قل إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم دينًا قِيَمًا"[١٣١] تَعدى بـ (إلى).

وكما نلاحظ فإن آية الفاتحة التي ورد فيها هذا التفصيل جاءت بلغة الحجازيين فحسب؛ حيث تعدى فيها الفعل (هدى) إلى المفعول الثاني بنفسه، أما تَعدِّيه باللام أو (إلى) فيها فلم تَرِدْ به قراءة صحيحة أو شاذّة، وإنما تَوسَّع المعربون في ذكره هاهنا؛ بهدف استعراض ثراء ظاهرة التعدي في العربية، وقد أرادوا استثمار هذا التوسع في مفتتح إعرابهم للقرآن الكريم؛ حيث إن الفاتحة أول ما يبتدئون به من إعراب.

ومن نماذج استثمار معربي القرآن الكريم لثراء التعدي ما ذكروه في قوله تعالى: "ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قالُوا"[١٣٢]. قال الفراء: "يصلح فيها فى العربية: ثم يعودون إلى ما قالوا،

---

[١٢٥] فاطمة العازمي، ومحمد مصطفى الكنز، المشترك الصرفي في الخطاب القرآني دراسة تداولية لأحداث الكلام، ص٥٢٦، مجلة كلية اللغة العربية، المنصورة، مصر، عدد٤٠، ٢٠٢١م.

[١٢٦] الأخفش، معاني القرآن ١/ ١٦.

[١٢٧] الطبري، جامع البيان ١/ ١٦٩.

[١٢٨] أبو حيان الاندلسي، البحر المحيط ١/ ٤٥.

[١٢٩] الفاتحة : ٦.

[١٣٠] البقرة: ٢١٣.

[١٣١] الأنعام: ١٦١.

[١٣٢] المجادلة: ٣.

وفيما قالوا. يريد: يرجعون عما قالوا، وقد يجوز فِي العربية أن تقول: إن عاد لما فعل، يريد إن فعله مرة أخرى، ويجوز: إن عاد لما فعل: إن نقض ما فعل"[١٣٣].

وهذا الذي جوّزه الفرّاء لم تَرِدْ به في هذه الآية قراءة صحيحة أوشاذّة، وإنما جوّزه انطلاقًا -كما قلنا- من استثماره لثراء التعدِّي في العربية.

وقد فصَّل الشيخ محمد الأمين الشنقيطي القول في اختلاف الدلالة باختلاف ما يتعدى به الفعل؛ فقال: "مادة الشكر تتعدَّى بنفسها إلى المفعول إذا كان المفعول هو النعمة، وتتعدّى باللام في اللغة الفصحى إذا كان المفعول هو المُنْعِم، فهنا فرق دقيق في العربية لا يلاحظه كثير من طلبة العلم، فالفعل الذي هو (شكر) إن كان مفعوله النعمة تعدّى إلى النعمة بنفسه لا بحرف تَعَدٍّ؛ كقوله: (رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ)[١٣٤] فـ (نعمتك) مفعول به لـ (أشكر). أما إذا كان الشكر للمُنْعِم فاللغة الفصحى التي لم يأتِ في القرآن غيرُها أنه لا يتعدى الشكر إلى المُنْعِم إلا باللام؛ فتقول: شكرًا لك، وأنا أشكر لك، وأحمد الله وأشكر له. ولا تقول: وأشكره؛ ولذا يقول الله: (أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ)[١٣٥]، (وَاشْكُرُوا لِي وَلا تَكْفُرُونِ)[١٣٦]، ولم يأتِ في القرآن تعدية الشكر إلى المُنْعِم إلا بحرف الجر الذي هو اللام، فهذه هي اللغة الفصحى بلا نزاع بين من يحمل القلم العربي، أما لو قال: (وأشكره) من غير لام، فقد أفرط قوم وقالوا: هذا لحن لا يجوز في العربية، والتحقيق: أن تعدية الشكر إلى المُنْعِم بدون لام لغة مسموعة جائزة، إلا أنها ليست هي اللغة الفصحى المشهورة، ومن شواهد هذه اللغة قول أبي نُخيلة:

شَكَرْتُكَ إِنَّ الشُّكْرَ حَبْلٌ مِنَ التُّقَى وَمَا كُلُّ مَنْ أَوْلَيْتَهُ نِعْمَةً يَقْضِي"[١٣٧]

---

[١٣٣] الفراء، معاني القرآن ٣/ ١٣٩.

[١٣٤] النمل: ١٩.

[١٣٥] لقمان: ١٤.

[١٣٦] البقرة: ١٥٢.

[١٣٧] محمد الأمين الشنقيطي، العذب النمير ١/ ٣٣٥. والبيت من الطويل، ينظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص٢١٢، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٩٧٩م

٥- جدلية الظاهر والمقدَّر

شغلت العلاقة بين الظاهر والمقدَّر تفكير معربي القرآن الكريم، فوجدوا أن بعض تراكيبه تتنازعها هذه العلاقة؛ ومن ذلك قوله تعالى: "وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلّا اللهُ"[١٣٨]. وعلق عليه السمين الحلبي بقوله: "(إلّا اللهُ) بدلٌ من موضع (من إله)؛ لأن موضعَه رفعٌ بالابتداء، ولا يجوزُ في مثله الإبدالُ من اللفظ؛ لئلا يَلزم زيادة (مِنْ) في الواجب، وذلك لا يجوز عند الجمهور. ويجوز في مثل هذا التركيب نصبُ ما بعد (إلا) على الاستثناء، ولكنه لم يُقرأ به، إلا أنه جائز لغة؛ تقول: (لا إلَهَ إلّا الله) برفع الجلالة بدلًا من الموضع، ونصبِها على الاستثناء من الضمير المستكنّ في الخبر المقدَّر؛ إذ التقدير: (لا إله استقرّ لنا إلا الله)"[١٣٩].

والسمين الحلبي هنا يتعامل مع هذا التركيب باعتباره ينتمي إلى العربية أولًا ثم إلى القرآن الكريم ثانيًا، وحين وجد أن الخطاب القرآني اقتصر على رفع (الله)، أردف بالإشارة إلى أن الأمر في العربية أوسع من هذا، وإذا كان الخطاب القرآني راعى محل الظاهر؛ وهو محل (مِنْ إِلَهٍ)، فإن آفاق التركيب تتسع لنصب لفظ الجلالة مراعاة للضمير المستتر في الخبر المقدَّر. وهذا النصب وإن لم تَرِدْ به قراءة صحيحة أو شاذّة، فإن انتماء التركيب للعربية احتمله. ونفيد من هذا أن معربي القرآن يدركون جيدًا أن فضاء العربية واسع وأن نصوصها تتكامل، وأن مهمة العقل الباحث فيها هي اكتشاف معالم هذا الفضاء واكتناه عناصره، والاجتهاد في البحث عن الأجزاء المتفرّقة لهذا البناء العظيم حتى يتكامل هيكله ونظامه، وتستوي أبّهته وروعته.

٦- جدليّة اللفظ والمعنى

العلاقة بين اللفظ والمعنى في العربية علاقة متعددة الجهات، وقد استصحبها المعربون في النظر إلى النص القرآني؛ ففي قوله تعالى: "وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ"[١٤٠]. قال أبو حيان الأندلسي: "(المولود) جنس، واللام فيه موصولة وُصلت

[١٣٨] آل عمران: ٦٢، وص: ٦٥.
[١٣٩] السمين الحلبي، الدر المصون ٣/ ٢٣٠.
[١٤٠] البقرة: ٢٣٣.

باسم المفعول، و(أل) كـ (مَنْ) و(ما)، يعود الضمير على اللفظ مفردًا مذكرًا، ويجوز أن يعود على المعنى، بحسب ما تريده من المعنى من تثنية أو جمع أو تأنيث، وهنا عاد الضمير على اللفظ، فجاء (له). ويجوز في العربية أن يعود على المعنى، فكان يكون (لهم)، إلا أنه لم يُقْرَأ به"[١٤١].

وهذا الوجه الذي يجوز في العربية (وعلى المولود لهم) لم يُقرَأ به؛ لا في قراءة صحيحة ولا شاذّة، وإنما الغرض من ذكره هنا بيان اتساع جدلية اللفظ والمعنى في العربية، والجدلية هنا واقعة بين ألفاظ الموصولات الحرفية (أل - من - ما) ومعانيها؛ وذلك أنها تدل على المفرد أو المثنى أو الجمع، كما تدل على المذكر أو المؤنث. وهذا يعني أن العربية تتيح في مثل هذا التركيب أن نقول:

أ- وعلى المولود له؛ أي: وعلى الذي وُلد له.

ب- وعلى المولود لها؛ أي: وعلى التي وُلد لها.

ج- وعلى المولود لهما؛ أي: وعلى اللذين وُلد لهما.

د- وعلى المولود لهما؛ أي: وعلى اللتين وُلد لهما.

ه- وعلى المولود له؛ أي: وعلى الذين وُلد لهم.

و- وعلى المولود لهنّ؛ أي: وعلى اللاتي وُلد لهن.

وقد جاء النظم القرآني بوجه واحد من هذه الاحتمالات وهو (وعلى المولود له)، وأبان أحد معربي القرآن وهو أبو حيان عن وجوه العربية الأخرى التي يحتملها التركيب.

ومن نماذج استثمار جدلية اللفظ والمعنى قوله تعالى: "وَمِنَ الشَّياطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ"[١٤٢]، حيث جاء (مَنْ يَغُوصُونَ) بالجمع حملًا على المعنى، ويجوز في غير القرآن أن نقول: (من يغوص) بالإفراد حملًا على اللفظ.

[١٤١] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٢/ ٤٩٩.
[١٤٢] الأنبياء: ٨٢.

ومنه قوله تعالى: "بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ولا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنُونَ"[١٤٣] أفرد على اللفظ فقال: (مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله وهو مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ)، ثم جمع على المعنى فقال: (ولا خَوْفٌ عليهم ولا هم يَحْزَنُونَ).

ومثله قوله: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حتَّى إذا خَرَجُوا"[١٤٤]؛ أفرد أولًا باعتبار اللفظ فقال: (من يستمع إليك)، ثم جمع ثانيًا باعتبار المعنى فقال: (حتى إذا خرجوا).

ومنه قوله تعالى: "ومَنْ يقنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صالِحًا..."[١٤٥]، روعي في الفعل الأول (يقنت) لفظ (مَنْ) فذُكِّر، وروعي في الفعل الثاني (تعمل) معنى (مَنْ) فأُنِّث. وهذا على قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم ورويس عن يعقوب. وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالتذكير في الفعلين على اللفظ: (يقنُتْ) و(يعمل). وقرأ الجحدري والإسواري ويعقوب برواية زيد وروح وكذا أبو حاتم عن أبي جعفر، وشيبة ونافع وابن عامر في رواية، والدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو بالتأنيث في الفعلين على المعنى (تقنت) و(تعمل). وذكر العكبري أنه قرئ: (ومن تقنت ... ويعمل) بتأنيث الأول وتذكير الثاني[١٤٦].

وعلى هذه القراءات يتحصل لنا -في هذه الآية- أربعة أنماط ناتجة عن جدلية التفاعل بين اللفظ والمعنى، وكأن هذه القراءات راعت كل احتمالات العربية المتوقَّعة:

أ- تذكير الفعلين.

ب- تأنيث الفعلين.

ج- تذكير الأول وتأنيث الثاني.

د- تأنيث الأول وتذكير الثاني.

---

[١٤٣] البقرة: ١١٢.

[١٤٤] محمد: ١٦.

[١٤٥] الأحزاب: ٣١.

[١٤٦] تنظر هذه القراءات في: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ٧/ ٢٧٩.

ونفيد من هذا أن القراءات قد تأتي بكل ما تحتمله العربية من وجوه، وقد تقتصر على بعضها دون بعض، فيأتي معربو القرآن فيستدركون هذا البعض الذي تركته القراءات؛ لتكتمل كل احتمالات العربية، وتستبين صورتها أمامنا كاملة الملامح. وتُعَدُّ هذه الطريقة التي سلكها معربو القرآن الكريم طريقة تكاملية تفتح آفاق القرآن أمام دارسيه، وتُوسِّع دائرة النظر فيه ليكون نموذجًا قادرًا على تمثيل العربية في كل نصوصها ومستوياتها.

٧- حيويّة الالتفات

تَنتُج حيوية الالتفات في العربية من التجاوُز والتخطِّي من نمط إلى آخر، ولا ريب في أن هذا يملأ النص طاقات إيحائية خلّاقة وتفاعلات حركية متدفقة. وينعكس هذا على المتلقي في تطرية نشاطه وتجديد نظره، والانتقال به بين مدارات النص وأمدائه انتقالًا ممتعًا مثيرًا. بيد أن الانتقال في البنية الواحدة من صيغة إلى أخرى هو في حقيقته انتقال بين المعاني، وطيٌّ وحَشْدٌ لها؛ حتى كأنها شاخصة أمام المتلقي، فينتقل بين منازلها المتدرِّجة؛ حيث تُسلم كل منزلة إلى أخرى، وفي كل منزلة يجد المتلقي مَذاقًا غير الذي وجده في المنزلة التي تسبقها أو التي تليها.

ويتنوع الالتفات في العربية إلى: التفات فِعْليّ؛ وهو يكون بين صيغ الأفعال: الماضي والمضارع والأمر. وإلى التفات عدديّ؛ وهو يكون بين المفرد والمثنى والجمع. وإلى التفات نوعيّ؛ وهو يكون بين أنواع الضمائر: التكلُّم والخطاب والغيبة. وهذا الأخير هو أوسع أنواع الالتفات وأشهرها. وقد درس النحاة والبلاغيون قديمًا وحديثًا ظاهرة الالتفات، وأوسعوها بحثًا وتحليلًا، بما يغني عن إعادة ما قالوه[١٤٧].

وقد استثمر معربو القرآن الكريم حيوية الالتفات، فلم يَخْلُ تحليلُهم من الإفادة من طاقاته التي يُتيحها؛ سواء فيما وردت به قراءة، أو لم ترد به قراءة. ومن نماذج ذلك قوله

[١٤٧] درسه من القدماء: أبو عبيدة في مجاز القرآن، والفراء في معاني القرآن، وعبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة، والزمخشري في الكشاف، والزركشي في البرهان، ويحيى العلوي في الطراز، وابن الأثير في المثل السائر، والسكاكي في مفتاح العلوم. ومن دراسات المحدثين: خليل رشيد فالح، فن الالتفات في مباحث البلاغيين، مجلة آداب المستنصرية، بغداد، عدد٩، ١٩٨٤م. و حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨م. و شوكت درويش، الالتفات نحويًا في القراءات القرآنية، دار غيداء، الأردن، ٢٠١١م.

تعالى: "وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى"[١٤٨]. قال الزجاج: "وقرئت: (وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى) واسم الفاعل[١٤٩] مضمر في (ترى)؛ المعنى: ترى أنت أيها الإنسانُ الناسَ. وفيه وجه آخرُ ما قُرئ به؛ وهو (ويُرَى الناسُ سَكْرَى). فيكون (الناس) اسم (يُرَى)[١٥٠]. ووجه آخر لم يُقرأ به: (ويَرَى النَّاسَ سَكرى)؛ المعنى: ويَرَى الإنسانُ الناس سَكرى. ويُقرأ: (وتَرَى الناسَ سَكْرَى وما هم بسَكْرى)، و(تَرى الناسَ سُكارى وما هم بسُكارى). ويجوز: (وتَرى الناسَ سَكارَى وما هم بسَكارَى). والقراءة الكثيرة: (وترى الناسَ سَكْرَى وما هُمْ بسَكْرى)، (وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى) أيضًا"[١٥١].

ونلاحظ أن هذه التجويزات اللغوية التي اقترحها الزجاج منها ما وردت به القراءة، ومنها ما لم ترد به. وإذا أردنا أن نلخصها فهي كما يلي:

أ- وتَرَى الناسَ سُكارى وما هم بسُكارى. (بضم السين). وهي قراءة الجمهور[١٥٢].

ب- وتَرَى الناسَ سَكارى وما هم بسَكارى. (بفتح السين). وهي قراءة أبي هريرة وأبي نهيك وعكرمة والضحاك وابن السميفع.

ج- وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وما هم بسَكْرى. (بالتاء وفتح السين). وهي قراءة ابن مسعود وحذيفة بن اليمان وأبي زرعة والنخعي والأعمش وحمزة والكسائي.

د- ويُرَى الناسُ سَكْرَى وما هم بسَكْرى. (بالياء وفتح السين). ذكرها العكبري في إعراب القراءات الشواذّ[١٥٣]. ولم يطلع الزجاج على أنها قراءة؛ ولذلك قال: "وفيه وجه آخرُ ما قُرئ به؛ وهو (ويُرَى الناسُ سَكْرَى)". وهذا يؤكد ما ذكرناه من قبل من عدم إحاطة معربي القرآن الكريم بكل القراءات صحيحها وشاذّها، فقد يندّ عنهم بعضُها.

---

[١٤٨] الحج: ٢.
[١٤٩] أي: الفاعل.
[١٥٠] أي: نائب فاعل له .
[١٥١] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤١٠.
[١٥٢] تنظر القراءات في: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية ٦/ ٧٤.
[١٥٣] العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٢/ ١٢٤، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

ه- ويَرَى النَّاسَ سَكرى وما هم بسَكْرى. (بالياء وفتح السين). وهذه لم ترد بها قراءة صحيحة أو شاذّة.

وكما يبدو فإن هذه الوجوه تستثمر أربعة أنساق لغوية:

الأول: الجمع؛ حيث إن (سكران) له ثلاثة جموع: سُكارى وسَكارى وسَكْرى.

الثاني: البناء للمعلوم؛ وذلك في (تَرى) و(يَرى).

الثالث: البناء للمجهول؛ وذلك في (يُرى).

الرابع: الالتفات؛ وذلك بين (تَرى) و(يَرى) و(يُرى).

والذي يهمنا هنا هو الالتفات؛ لأنه نتج من اقتراح قراءة لم ترد، وهو محل مسألتنا. وهذه القراءة هي: (ويَرَى النَّاسَ سَكرى وما هم بسَكْرى)، وفيها انتقال من الخطاب إلى الغيبة، وهذا الانتقال يُنوّع المشاهد، كما يُنوِّع المَعْنيّ بالأمر وهو الرائي؛ فمرة يكون حاضرًا، ومرة يكون غائبًا، ومرة يكون مجهولًا غير محدَّد، وهذا يحتمل أن يكون الرائي من الملائكة أو من غيرهم من مخلوقات الله عزّ وجلّ، وفي هذا التنوُّع الذي أتاحه الالتفات استقصاءٌ لكل راءٍ؛ فإن ما يحدث من مشاهد في ذلك اليوم لن يغيب عنه أحد لا من البشر ولا من سواهم.

٨- الفضاء المعجمي واللهجي

استثمر معربو القرآن الكريم الإمكانات اللغوية التي تتعلَّق بالفضاء المعجمي واللهجي؛ وهي تلك القضايا التي ترتبط بمتن اللغة أو المعجم أو اللهجة - استثمروها في تحليل الخطاب القرآني؛ ومن ذلك قوله تعالى: "ربَّنا أَخْرِجْنا مِنْ هذه القرية الظالمِ أهلُها"[١٥٤]؛ حيث علَّق عليه أبو حيّان الأندلسي بقوله: "وتكلّموا في جريان الظالم وهو مُذكَّر على القرية وهي مُؤنَّث، وهذا من واضح النحو. قال الزمخشري: لو أنِّث فقيل: (الظالمة)، أو جُمع فقيل: (الظالمين)، وأجاب عن ذلك. وهذا لم يُقرَأ به، فيُحتاج إلى الكلام فيه. ولو

[١٥٤] النساء: ٧٥.

تَعرَّضنا لما يجوز في العربية في تراكيب القرآن، لطال ذلك، وخرجنا به عن طريقَة التفسير"[١٥٥].

وأما ما أجاب به الزمخشري فإنه قال: "فإن قلتَ: لم ذَكَّر (الظالم) وموصوفه مُؤنث؟ قلت: هو وصف للقرية، إلا أنه مُسند إلى (أهلها)، فأُعطي إعراب (القرية) لأنه صفتها، وذُكِّر لإسناده إلى (الأهل)؛ كما تقول: (مِنْ هذه القرية التي ظَلَم أهلُها). ولو أُنِّث فقيل: (الظالمة أهلها)، لجاز لا لتأنيث الموصوف، ولكن لأن (الأهل) يُذكَّر ويُؤنَّث. فإن قلتَ: هل يجوز (مِنْ هذه القرية الظالمين أهلُها)؟ قلت: نعم؛ كما تقول: (التي ظلموا أهلها)؛ على لغة من يقول: (أكلونى البراغيث)، ومنه: (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)"[١٥٦].

إذن هذا التركيب -باعتبار التذكير والتأنيث ولغة أكلوني البراغيث- له ثلاثة احتمالات: احتمال واحد قرئ به، واحتمالان لم ترد بهما القراءة، وهذه الاحتمالات هي كما يلي:

أ- مِنْ هذه القرية الظالم أهلُها. باعتبار أن (أهل) مذكر، وهذا الذي قُرئ به.

ب- مِنْ هذه القرية الظالمة أهلُها. باعتبار أن (أهل) مؤنث، وهذا لم ترد به القراءة.

ج- مِنْ هذه القرية الظالمين أهلُها. على لغة (أكلوني البراغيث)، وهذا أيضًا لم ترد به القراءة.

وهذه النظرة -كما قلنا- هي نظرة تكامُلية تجمع بين ما قُرئ به وما لم ترد به القراءة، باعتبار أن التركيب ينتمي إلى العربية قبل انتمائه إلى النص القرآني. كما يظهر لنا جليًّا استثمار معربي القرآن الكريم لقضية تذكير وتأنيث (أهل)؛ حيث يجوز الأمران، وهذه قضية لغوية تتعلق بمتن اللغة، كذلك استثمارهم للهجة (أكلوني البراغيث)، وهذا واضح في اقتراحهم هذا التجويز: (مِنْ هذه القرية الظالمين أهلُها).

ولعلنا نلاحظ أن ما عابه أبو حيّان الأندلسي على الزمخشري من استطراده في أوجه لم تَرِدْ بها القراءة وقع فيه هو نفسُه[١٥٧]، وقد ذكرنا أمثلة لذلك فيما سبق.

---

[١٥٥] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٣/ ٧١١.

[١٥٦] الزمخشري، الكشاف ١/ ٥٣٥.

[١٥٧] هذه سمة عامة من سمات أبي حيان الأندلسي رحمه الله؛ وهي أن يقع فيما يعترض به على الآخرين، وقد رصدنا نماذج كثيرة لهذه الظاهرة فيما سبق، وهو موضع بحث مستقل.

والعربية بطبيعتها لغة ذات نسقٍ حُرٍّ في تراكيبها وأنظمتها الداخلية، وقد انعكست هذه الحرية بصورة جليّة على عقول الناظرين فيها على شتى توجُّهاتهم، فنتج عن هذا ما يمكن أن نُسميه النَّسَق البحثي الحُرّ في التفكير والتحليل، إذن نحن أمام نَسَقين حُرَّيْن: نَسَق اللغة في تراكيبها وأنظمتها، والنَّسَق البحثي التحليلي لهذه التراكيب والأنظمة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ من أبرزها:

١- أفرزت الوجوه التي جوّزها معربو القرآن الكريم في الخطاب القرآني ولم ترد فيها قراءة صحيحة أو شاذّة - عددًا من القضايا اللغوية: المعجمية والصرفية والنحوية والدلالية؛ ومنها: الإتباع، والاشتراك، والالتفات، والتخفيف، والتذكير والتأنيث، والتضمين، والتعدي، والتعليق، والتقديم والتأخير، والحذف والتقدير، والرتبة، والصيغة، والظاهر والمقدر، واللفظ والمحل، واللفظ والمعنى.

٢- ليست هذه الوجوه المجازة على جهة اقتراح بدائل لغوية تكون عوضًا عما جاءت به القراءات، كما أنها ليست على جهة اقتراح قراءات جديدة، وإنما على جهة توسيع اللفظ وانفتاح الدلالة، والإحالة على الممكن في العربية.

٣- ما يذكره معربو القرآن الكريم من الجائزات الإعرابية التي لم ترد فيها قراءة إنما هو من باب الإعراب المتعلق بالمعاني المحتملة باعتبار النص القرآني نصًّا لغويًّا، وليس من باب الإعراب المتعلق بتفسير القرآن الكريم.

٤- فرق بين الوجوه المتاحة في النظم القرآني، والوجوه المتاحة في العربية؛ فإن الوجوه المتاحة في النظم القرآني محكومة بالقراءات، أما الوجوه المتاحة في العربية فأوسع من ذلك؛ لأن النص القرآني أحد نصوص العربية لا كل نصوصها، كما أنه ليس كل ما يجوز في العربية تجوز القراءة به.

٥- لا يسوغ التشنيعُ على مقترحي هذه التجويزات؛ لانتفاء المحذورات بكون القرآن الكريم محفوظًا على نحو ما كُتب في المصحف، ودُوِّن من قراءاته.

٦- تتسم قدرات العقل اللغوي العربي بعمق التفكير وانفتاح التأويل، والممارسة الجريئة في بحث القضايا العلمية.

٧- اهتمام علماء العربية بالقراءات والتصنيف فيها لا يقلّ عن اهتمام القُرّاء أنفسهم.

٨- لم يُحِط معربو القرآن الكريم بكل القراءات القرآنية: صحيحها وشاذّها، والإحاطة بها ليس من شرط النحوي ولا اللغوي.

٩- تقوم رؤية النحاة للقراءة القرآنية على أنها سُنّة مُتَّبعة تُبنى على الأثر والرواية.

١٠- تكمن عدة مقاصد وراء هذه التجويزات؛ منها: الغاية التعليمية، ومنها الوقوف على الإمكانات اللغوية التي يتيحها النظر في النص القرآني، ومنها بيان اتساع القول في العربية، ومنها استعراض إمكانات العقل الناظر فيها.

١١- أثبتت هذه التجويزات المقترحة في الخطاب القرآني أن العربية تتسم باتساع التقدير، واكتناز الصيغة، وتشابُك التعليق، وثراء التعدِّي، وحيوية الالتفات، والفضاء المعجمي واللهجي، والتفاعل العميق بين الظاهر والمقدر واللفظ والمعنى.

توصيات

١- حفلت شروحُ الحديث والأدب والخُطب والحِكَم والأمثال والشعر وشواهد اللغة والنحو بكثير من التجويزات النحوية التي تتجاوز الحدود المنظورة لهذه النصوص، وهذا يحتاج إلى بحث مستقل.

٢- اهتمام النحاة بالقراءات من جهتي الرواية والدراية على حد سواء- يحتاج إلى دراسة مستقلة؛ فإن أكثر الدراسات التي ناقشت علاقة النحاة بالقراءات اقتصرت على جانب الدراية لغة وإعرابًا، دون جانب الرواية؛ وهي زاوية بحثية مهمة.

٣- كثرت في هذا العصر الإجازات الخاصة بالقراءات من جهة السَّنَد، دون الإجازات الخاصة بالمتن دراية، والأمران مهمان ومطلوبان على حد سواء، ولذلك فإننا ندعو إلى تفعيل إجازات الدراية.

٤- ندعو إلى إشاعة ثقافة القراءات، وتعليمها للطلاب منذ مراحل تعليمهم الأولى، وتخصيص برامج إعلامية تهتم بها من جانبي الرواية والدراية.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، نشر مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق صدقي جميل، دار الفكر، بيروت ١٤٢٠ه.
- أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع، نشر جامعة الشارقة، الإمارات.
- الأخفش، معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.
- الثعلبي، الكشف والبيان، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر دار التفسير، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.
- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، نشر المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.
غاية النهاية في طبقات القراء، نشر مكتبة ابن تيمية.
منجد المقرئين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
المحتسب، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٩٩٩م.
- ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٠هـ =١٩٤١م.
ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م
- الرازي، مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

- السمين الحلبي، الدر المصون، تحقيق أحمد الخراط، نشر دار القلم، دمشق، ١٤١٤هـ.
- الشوكاني، فتح القدير، نشر دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤ه.
- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، نشر الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ.
- ابن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- ابن عطية، المحرر الوجيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي.
- الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، نشر دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.
- القِنَّوْجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، قدم له وراجعه عبد الله إبراهيم الأنصَاري، نشر المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا، بَيروت، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- ابن مجاهد، السبعة، تحقيق شوقي ضيف، نشر دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، نشر دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- النحاس، إعراب القرآن، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- خليل رشيد فالح، فنّ الالتفات في مباحث البلاغيين، مجلة آداب المستنصرية، بغداد، عدد٩، ١٩٨٤م.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- شوكت درويش، الالتفات نحويًّا في القراءات القرآنية، دار غيداء، الأردن، ٢٠١١م.

- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، نشر مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين، دمشق، ط، ٢٠٠٢م.

- علي النوري، الأحكام النحوية والقراءات القرآنية جمعًا وتحقيقًا ودراسة من سورة الفاتحة إلى سورة الكهف، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٠ه= ١٩٩٠م.

- فاطمة العازمي، ومحمد مصطفى الكنز، المشترك الصرفي في الخطاب القرآني دراسة تداولية لأحداث الكلام، مجلة كلية اللغة العربية، المنصورة، مصر، عدد٤٠، ٢٠٢١م.

- محمد الأمين الشنقيطي، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، تحقيق خالد السبت، إشراف بكر أبو زيد، نشر دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٦هـ.

- محمد عبد العزيز النجار، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ط٢، ١٣٩٩هـ.

- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ه.

- مي صالح نصر، القراءات المشهورة التي تعرضت للطعن واللحن، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ١٤٢٩ه= ٢٠٠٨م.

- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦، دمشق ١٩٨٥م.